

الملف النووي الإيراني وانعكاساته على الترتيبات الأمنية للعراق ودول لجوار العربي

د. علي عيد حمد م. باحث جاسم محمد طه
كلية العلوم السياسية – جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث : 2009/10/21 ؛ تاريخ قبول النشر : 2010/1/14

ملخص البحث :

يهدف البحث إلى دراسة مخاطر امتلاك إيران للسلاح النووي على العالم العربي وتسلط الضوء على مخطط التمدد الإيراني وبسط النفوذ على العراق ودول الجوار. إذ يسعى النظام في طهران إلى تحويل إيران إلى دوله عظمى في المنطقة تستطيع فرض سيطرتها وايدولوجيتها داعمة موقفها بمشروعها النووي. تكمن أهمية البحث في انه هناك ثمة مخاوف من وقوع ازمه أوسع نطاقا يحتمل أن تكون ضربة عسكرية ولم تستبعد الاداره الأمريكية اللجوء إلى الحل العسكري في حال لم تمتثل إيران لمقررات مجلس الامن عبر الوسائل الدبلوماسية . وانطلاقا من هذه المعطيات فاننا نرى أن اللجوء إلى الحل العسكري ستكون له نتائج كارثيه ليس على منطقة الخليج العربي فقط وانما على منطقة الشرق الأوسط برمتها . ومن هنا جاءت مشكلة البحث في ضرورة وضع إستراتيجية أمنية وسياسية شاملة تحت إشراف جامعة الدول العربية لمواجهة مخاطر التصعيد في الملف النووي الإيراني . واهم ما توصلت إليه الدراسة هو ببساطه إن امن المنطقة يمر باحرج منعطفاته إذ ان التهديد لم يعد ينصرف إلى المصالح وانما أصبح يهدد الوجود الحقيقي للامه العربية .

Iran Nuclear File and its Reflections on the Security Arrangements for Iraq and its Neighboring Countries

Dr. Ali Eid Hamad & Mr. Jasim Mohammad Taha
College of Political Science /University of Mosul

Abstract:

The research aims at studying the risks of Iran having nuclear weapon and its impact on the Arab World by spotting light on the Iranian

expansion scheme and its endeavors to dominate Iraq and its Neighboring states. The Iranian regime seeks to change Iran into a super power in the region that can impose its control and ideology aiding its stand by its nuclear project.

The importance of this research lies in demonstrating the fears of having a broader crisis which might be a military strike. The American Administration does not regard resorting to military solution as unlikely in case Iran does not obey the decrees of the Security Council through the diplomatic means.

Starting from this point, we find that resorting to military solution will be disastrous not only on the Gulf region, but also on the entire Middle East. From here comes the problem investigated by the research and the necessity of designing a comprehensive security and political strategy under the supervision of the Arab League to face the escalation regarding the Iranian Nuclear File.

The most important thing which the research has simply come to is that the security of the region is passing through a very critical turning as the threat is no longer targeting interests, yet it is targeting the real existence of the Arab Nation.

المقدمة :

يهدف البحث إلى دراسة مخاطر الملف النووي الإيراني بوصفه واحداً من الملفات الخطيرة التي تواجه النظم السياسية في المنطقة العربية وكذلك تسليط الضوء على مخطط التمدد الإيراني وبسط النفوذ على العراق ودول الجوار ومما لا شك فيه إن امتلاك إيران للقدرات النووية سيخل بمبدأ التوازن الاستراتيجي القائم في المنطقة وسوف يشجع دول أخرى على تطوير برامج نووية مماثلة مما سيدخل المنطقة في سباق تسلح خطير .

إن مخطط التمدد الإيراني وبسط النفوذ على دول الجوار هو المخطط الأهم بين مخططات إيران المستقبلية إذ يعد الطموح الإيراني إلى الزعامة الإقليمية والسياسة التوسعية في مناطق النفوذ لا تحده حدود ففي الخليج تصر إيران على أن تبقى القوى المهيمنة الوحيدة حيث يسعى

النظام في طهران إلى تحويل إيران إلى دولة عظمى في المنطقة تستطيع فرض سيطرتها وإيديولوجيتها داعمة موقفها بمشروعها النووي .

تكمن أهمية البحث في أن هناك مخاوف من وقوع ازمه أوسع نطاقا" تحتل أن تكون ضربة" عسكرية" ولم تستبعد الاداره الأمريكية اللجوء إلى الحل العسكري في حال لم تمتثل إيران لمقررات مجلس الأمن عبر الطرق الدبلوماسية .

وانطلاقا من هذه المعطيات فإننا نرى أن اللجوء إلى الحل العسكري ستكون له نتائج كارثيه ليس على منطقة الخليج فقط بل على منطقة الشرق الأوسط برمتها إذ أن إيران باتت تشكل محورا أساسيا قد لا تستطيع أمريكا ولو بتهديدها بالحرب إلا أن تتفاوض أكثر معها وقد تحاول الوصول الى بعض التسويات معها خاصة مع وصول اوباما الى الحكم .

لقد تحول العراق الى ساحة مفتوحة للصراع الإيراني الأمريكي إذ أن إيران تعد واحدة" من ابرز اللاعبين الجيوستراتيجيين النشطين في المشهد السياسي العراقي .

وهكذا تثبت إيران وواقعها الإقليمي إنها دولة ذات قوه جيوسراتيجية وجيوسياسية لها ثقلها في الترتيبات الأمنية للمنطقة برمتها .

ومن هنا جاءت مشكلة البحث في ضرورة وضع إستراتيجية أمنية وسياسية شاملة تحت إشراف جامعة الدول العربية لمواجهة جميع الاحتمالات التي قد تطرأ في حالة التصعيد في الملف النووي الإيراني لان تأثيراتها لن تقتصر على إيران وحدها بل ستتجاوزها الى جميع دول المنطقة .

إن أي ترتيبات أمنية في أي منطقة من العالم وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط التي تحتفظ بأكبر مخزون نفطي معروف بالعالم لا يمكن أن تتم بمعزل عن أي ترتيبات أمنية عالمية وتتأثر سلبا وإيجابيا بصراع المصالح الذي يمثل السمة الرئيسة المميزة للنظام السياسي الدولي .

الواقع إن هناك مشروعين نوويين خطيرين في المنطقة احدهما من عدو وهو إسرائيل والآخر من جار وهو إيران .

ومن هنا فان فرضية البحث تنطلق من إن قدرات إيران النووية ستؤدي بالضرورة إلى البحث عن ترتيبات أمنية جديدة تتسجم مع آليات النظام السياسي .

نحاول في ورقة البحث هذه أن نجيب عن أسئلة مركزية تمثل الإجابة عنها تفسيراً لما يجري من مواقف ومن هذه الاسئلة هل إن إيران النووية عامل ضعف أو قوه لدول المنطقة ؟ ولماذا؟ وهل إن امتلاك قدرات نوويه يمثل خطرا حقيقيا على دول المنطقة؟ وما هو الخطر الذي تخاف منه المنطقة؟ هل هو في امتلاك إيران سلاحا نوويا؟ وما هي السيناريوهات المحتمله للترتيبات الإقليمية المحتملة؟.

إن الإجابة عن هذه الاسئلة وغيرها ستتضمنها ورقة البحث هذه .
 استخدم البحث المنهج الواقعي في دراسة العلاقات الدولية والمنهج الوصفي بالاعتماد على المصادر المكتبية في الدراسة والمنهج التاريخي .
 أما هيكلية البحث فقد جاءت لتشمل فصلين أساسيين حيث جاء الفصل الأول بعنوان خلفيات البرنامج النووي الإيراني وقد جاء في ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول المراحل التاريخية التي مر بها البرنامج النووي الإيراني وتطرق المبحث الثاني الى الطموح الإيراني إلى الزعامة الاقليمية وجاء المبحث الثالث ليتناول الخيارات العربية المتاحة إزاء التحديات الايرانية النووية وقد عرجنا في الفصل الثاني الى السياسه الامريكيه تجاه البرنامج النووي الإيراني في ثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الأول الترتيبات الامنيه القائمة في المنطقة العربية بينما أوضح المبحث الثاني الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني واحتوى المبحث الثالث على البرنامج النووي الإيراني والخيارات الاستراتيجية المحتملة .

الفصل الأول :خلفيات البرنامج النووي الإيراني
المبحث الأول : نظره تاريخيه عن مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني
 إن البرنامج النووي الإيراني يرجع إلى عهد الشاه إذ وقعت إيران في 1 تموز 1968 معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ⁽¹⁾

حيث انطلق الشاه بمشروع صغير خاص بالبحوث النووية وقد تم تعليق جميع المشاريع النووية لمدة خمس سنوات عقب قيام الثورة الاسلاميه . ومن الجدير بالذكر أن (*) محمد رضا بهلوي ارتقى العرش وهو جديد عهد بالحكم قليل خبره في إدارة دفة البلاد يختلف عن والده في كثير من الأمور .⁽²⁾

لاشك إن البرنامج النووي الإيراني مر بعدة مراحل شملت التعاقد مع الدول التي تملك التقنيه النووية لبناء مفاعلات نوويه سواء لتوليد الطاقة وللأبحاث .كما تم التعاون مع أكثر من عشرين دولة حول العالم من اجل الحصول على المواد النووية فضلاً عن إغراء العلماء الإيرانيين في المهجر للعودة إلى بلادهم واستقطاب علماء ذره من آسيا ودول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، لا بد من الاشاره إلى إن إيران قد تحولت إلى دولة نووية بناءً على قرار سياسي وليس نتيجة لوجود قدرات متراكمه ومتوفرة كما إن ذلك القرار جاء نتيجة دوافع سياسيه واقتصاديه وعسكريه واستراتيجيه محدده، وعليه يمكن إيجاز المراحل التي مر بها البرنامج النووي الإيراني بالنقاط الآتيه :

1. في عام 1957 تم الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة على التعاون النووي وبموجب ذلك الاتفاق تم البدء في إنشاء مفاعل طهران النووي للأبحاث .

2. في عام 1974 أنشأ شاه إيران منظمه الطاقة النووية الايرانيه .
3. في عام 1976 قامت المانيا الاتحادية ببناء محطة نووية في بوشهر بطاقة (1200ميكا وات) .
4. في عام 1979. 1984 توقف البرنامج النووي بسبب قيام الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية الإيرانية .
5. في عام 1984 أعيد تفعيل العمل في مفاعل طهران النووي للأبحاث وافتتح مركز أبحاث نووي في جامعة (أصفهان) بالتعاون مع الصين وفرنسا وباكستان .
6. في عام 1985 تحول البرنامج النووي إلى صفة الشمولية
7. في عام 1986 و 1987 تم بدء التعاون بين إيران وباكستان في المجال النووي حيث تقدم إيران المال وتقدم باكستان التدريب للعلماء الإيرانيين في منشاتها النووية .
8. في الأعوام 1987 . 1991 تمكنت إيران من الحصول على بعض التقنيات ذات العلاقة بالأمور النووية .
9. ظلت إيران طوال العقدين الماضيين تراوح بين تطوير قدراتها النووية وتعزيز ترسانتها العسكرية الجوية والبرية والبحرية .
10. في عام 2007 أعلنت إيران عن بدء تشغيل أكثر من (150) جهاز طرد مركزي .
وبعد استعراض أهم المراحل التي مر بها البرنامج النووي الإيراني يجب إن نشير إلى إن معارضة الدول الغربية بذلك البرنامج والجهود المبذولة لمنعها من قبل أمريكا وغيرها من الدول لم تفلح ولم تمنع إيران من تحقيق هدفها النووي⁽³⁾.
وفي الوقت الحالي تعد منطقة بوشهر بمثابة المعقل الرئيس للبرنامج النووي الإيراني إذ توجد فيها محطتان قيد الانجاز للطاقة النووية.
كل ذلك أثار امتعاض الإدارة الأمريكية التي عدت بأن إيران تسعى لتصبح قوة نووية تهدد الأمن والسلام العالميين وعلى وجه الخصوص مصالحها الحيوية في المنطقة من جهة وإسرائيل من جهة أخرى بامتلاك إيران للأسلحة النووية وعليه وجدت تلك الإدارة بأن أحداث 11/أيلول/2001 ستحقق الاستراتيجية الأمريكية الزامية إلى الاستحواذ على بقية المنافذ الحيوية المهمة في الشرق الأوسط فدخلت إيران في دائرة الهدف الأمريكي وصنفت بدول (محور الشر) جنبا" إلى جنب مع العراق وكوريا الشمالية بدليل أنه بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان 2003 كرست الولايات المتحدة توجهاتها إلى الضلع الثاني وهو إيران وقامت بتوجيه الذرائع نفسها التي وجهتها للعراق وذلك بدعم إيران للإرهاب وسعيها لامتلاك السلاح النووي⁽⁴⁾.

المبحث الثاني : الطموح الإيراني إلى الزعامة الإقليمية والبرنامج النووي :

إن التركيب الاقتصادي والتاريخي لإيران ساهم بدوره في تكوين سلوكيات اجتماعية خاصة وثقافة سياسية ذات خصائص معينة⁽⁵⁾. كما ساهم في خلق نزعة توسعية عدوانية تجاه الشعوب الأخرى وعليه فإن الطموح الإيراني إلى الزعامة الإقليمية والسياسة التوسعية في مناطق النفوذ لاتحده حدود ففي الخليج العربي تصر إيران على أن تبقى القوة المهيمنة الوحيدة وهي من ثم تقاوم أي دور لدول الخليج العربي مثل السعودية والكويت والإمارات وقطر كذلك تقاوم أي دور لمصر وفي سبيل تثبيت هذه الحقيقة قامت باستكمال احتلال جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات .

وكان رافسنجاني قد صرح بأن جزيرة أبو موسى ذات أهمية كبرى لإيران بسبب موقعها المتميز ويعد الإيرانيون إن أهل هذه الجزيرة حماة جمهوريتهم ورغم المحاولات الإيرانية المتكررة لتبديد المخاوف ألدخليه تجاه الملف النووي الإيراني منذ أن أعيد فتحه فإن هذه المخاوف تظل قائمه ولا شك أن المخاوف البيئية بما فيها تلوث المياه والثروات الطبيعية ووقوع إيران فوق طبقة زلزاليه واحتمال حدوث تسرب إشعاعي كما حدث في مفاعل تشير نوبل وكارثة تشير نوبل امتد تأثيرها السلبي ليشمل عددا كبيرا من دول أوربا وصولا إلى تركيا وجنوب سوريا واحتمال توجيه ضربه عسكريه للمواقع النووية الإيرانية سواء من قبل الولايات المتحدة أو إسرائيل كما فعلت الاخيره مع المفاعل النووي العراقي (اوزيراك) عندما دمرته بواسطة الطيران الحربي عام 1981 تبقى كلها ماثله في ذهنية صانع القرار السياسي في إيران .

وحتى الغرب يشعر إجمالا بالقلق من إيران الحالية القوية والمدججة بالسلاح والمعادية على أبواب الخليج قرب مصادره النفطية الاساسيه ويسعى لاستخدام الخطر الإيراني بوصفه أداة ضغط وترهيب (بعبع إيراني) لدول الخليج بديلا" عن الخطر الشيوعي أثناء الحرب الباردة المنتهية ومن الامثلة على ذلك إصرار أمريكا على اتهام إيران بأنها تقف وراء حادث تفجير الخبر لمنع تطور العلاقات بين إيران والسعودية رغم أن الاخيره لم توافق على هذا الاتهام لعدم توفر الأدلة الكافية⁽⁶⁾ .

ومن جهة أخرى تقوم إيران ببناء قوتها العسكريه باستخدام عائدات مبيعات النفط وتحاول إغراء سوريا على الدخول معها في حلف دفاعي يهدف إلى إعاقة أي عمل عسكري أمريكي في المستقبل وتم تشكيل هذا التحالف بالفعل في 16 شباط من العام 2005 عندما واجهت الحكومتان الإيرانية والسورية إدارة بوش مباشرة بالإعلان أنهما وقعتا اتفاقيه دفاع مشترك للتصدي للتهديدات المشتركة التي يشعر الطرفان أنها تحقق بهما وتم الإعلان عن الخطوه التي أصابت الكثير من المراقبين بالدهشة بعد اجتماع في طهران بين النائب الأول للرئيس الإيراني محمد رضا عارف ورئيس الوزراء السوري ناجي العطري وقال العطري في نهاية المحادثات (في هذه أمرحلة الحساسية يحتاج البلدان إلى جبهة موحده نظرا للتحديات الكثيرة⁽⁷⁾).

إن دول الخليج ستدفع ثمنا أكبر من الذي ستدفعه إيران في حالة وقوع كإثره للمفاعل النووي سواء أكانت طبيعية أم جراء التهديدات بقصف المنشآت النووية والصاروخية الإيرانية في حال فشل الجهود والمسااعي السياسية في التسوية.

إن مخطط التمدد الإيراني وبسط النفوذ على دول الجوار هو المخطط الأهم بين مخططات إيران المستقبلية .

فالتوغل السياسي الإيراني في لبنان قد وصل إلى أوجه بعد اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري ومن خلال اختلاط الأوراق الدولية ونفوذ حزب الله في لبنان من خلال إقامة دولة داخل دولة .

أما العراق فان إيران تعد انه أصبح جزءا لا يتجزأ منها وأما فلسطين فأيران تساهم من خلال حماس في توسيع الشرخ بين الفلسطينيين مما أدى إلى مواجهات عديدة دامية أسفرت عن سقوط المزيد من ضحايا عدا ضحايا الاعتداءات الاسرائيلية .

يقول الدكتور محمد موسى^(**) بأن امتلاك إيران للقدرات النووية سيخل بمبدأ التوازن في المنطقة مما سيفرض على دول أخرى في المنطقة إلى أن تسعى لتطوير برامج نووية مما سيدخل المنطقة في سباق تسلح نووي .

وان إيران دوله ما زالت لديها مشاكل مع دول المنطقة فهي تحتل أراضي دول خليجية ولعبت دورا في إثارة قلق ومشاكل داخلية في بعض الدول الخليجية وتنتهك بشكل دوري المياه والأجواء الإقليمية لهذه الدول ولديها توجه نحو تصدير فكرها الإسلامي إلى المنطقة ومن ثم كل ذلك يثير مخاوف لدى دول الخليج العربية من امتلاك إيران للسلاح النووي⁽⁸⁾.

وباختصار نقول إن الطموح الإيراني إلى الزعامة الاقليمية والسياسة التوسعية في العالم العربي لاتحده حدود.

المبحث الثالث : الخيارات العربية المتاحة تجاه التحديات الإيرانية النووية :
مما لاشك فيه إن النظام في طهران يسعى إلى تحويل إيران إلى دوله عظمى في المنطقة تستطيع فرض سيطرتها وعقيدتها داعمه موقفها بمشروعها النووي . ولعل الحرب الباردة في المنطقة بين الدول العربية وإيران قد بدأت فعلا .

تعد إيران إن عدم استقرار الدول المجاورة لها ورقة رابحة داخليا وتسعى لأجل هذا كله إلى امتلاك أسلحه نووية داعمه بحيث تطرح نفسها قوة إقليمية عظمى .

فالدول العربية ستكون ساحة صراع بين أمريكا وإيران أو إيران وإسرائيل بدعم أمريكي إذ أن هناك نقاط التقاء بين إيران وإسرائيل فان كلا منهما يمتلكان مفاعلا نوويا ضخما ومن

ناحية أخرى تتلاقى مطامعهما المشتركة في دول الخليج فكلتاها تنتظران إلى البترول الخليجي وكلاهما يخططان للسيطرة عليه .

إن التلويح بالحل العسكري واستخدام التكنولوجيا العسكرية الأمريكية المتطورة في الحرب على إيران هدفه الضغط على النظام الإيراني وإبلاغه انه يمنع عليه تصدير ثورته وأنموذجه وميليشياته إلى خارج حدوده ويمنع عليه استخدام عملاته في الحروب بالنيابة إن كان في العراق أو لبنان أو فلسطين أو أي دولة خليجية مجاوره .

وإذا كانت الولايات المتحدة تنوي عقد صفقة تاريخيه مع النظام الإيراني كما تنادي أصوات امريكيه كثيرة فان تلك الصفقة يجب أن تشمل إبلاغ الحكام الإيرانيين الكف تماما عن طموحات الهيمنة الاقليمييه وتصدير أثورته ورفع أيديهم وسيطرتهم عن لبنان والحد من نفوذهم في العراق والكف عن إدارة الأزمات في معظم دول المنطقة .

ويبقى الملف الأكبر وهو الملف النووي الإيراني بمده وجزره وما يرافقه من خوف التفجير الكارثي في المنطقة .

إن اقل ما يجب القيام به اليوم هو أن يسارع الحكام العرب إلى وضع إستراتيجية أمنية وسياسية شاملة تحت إشراف جامعة الدول العربية لمواجهة جميع الاحتمالات التي قد تطرأ على صعيد التصعيد في الملف النووي الإيراني لان تداعياتها وتأثيراتها لن تقتصر على إيران وحدها بل ستتجاوز إلى جميع دول المنطقة ⁽⁹⁾. أما بالنسبة للعراق فان الولايات المتحدة الاميركيه تمسك بكافة خيوط اللعبة في العراق لاسيما وأنها خططت منذ مدة ليست بالقصيرة لاحتلال هذا البلد لذلك فهي ترسم وتحدد علاقات العراق بالقوى الاقليمية والدولية .

إن العراق أصبح ضمن مناطق النفوذ الاميركيه لذلك فهي التي تتحكم بقراره السياسي الخارجي أو بمعنى مصادره وهي التي ستصوغ عملية القرار السياسي الخارجي بما يتلاءم مع أهدافها ومصالحها ، ووفق هذا التصور فان الولايات المتحدة الاميركيه سوف تنظم علاقة العراق بدول الجوار ودول العالم الأخرى حتى بعد استلام العراقيين للسلطة بمعنى أن هناك خطوطا حمراء لعلاقات العراق الاقليمييه والدولية لايمكن تجاوزها من قبل أية حكومة وطنيه مستقبلا ⁽¹⁰⁾.

لقد أدى احتلال العراق إلى أن تصبح إيران هي الأقوى على الساحة العراقية إن إيران تحكم وتتحكم في مقدرات السلطة في بغداد عن طريق الحلفاء .ولم يكتف حلفاء إيران بتصدر واجهة المشهد السياسي في ظل الاحتلال بل تحولت ميليشياتهم العسكرية إلى نواة للتشكيلات النظامية العراقية في وزارتي الداخلية والدفاع أما القوى الإقليمية فهي غائبة عن المشهد فالدول العربية الرئيسة ودول جوار العراق لم تتجح في الوصول إلى تصور مشترك بشأن العراق بسبب الضغوط الاميركيه المتوالية عليها والتي همشت مصالحها الإقليمية المشروعة .

الفصل الثاني : السياسة الامريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني المبحث الأول الترتيبات الامنية القائمة في المنطقة العربية :

ثمة من يرى إن الهدف المعلن من الترتيبات الأمنية والمظلة الدفاعية الأمريكية في الخليج العربي لمواجهة المخاطر النووية الإيرانية هو بالأساس غطاء يتضمن هدفاً غير معلن يتمثل في تحويل منطقة الخليج العربي إلى بؤرة من القواعد العسكرية والأسلحة النووية الأمريكية. لقد أثارت تلك المظلة الدفاعية في الخليج العربي لمواجهة الطموحات النووية الإيرانية موجة من التساؤلات عن دلالتها الاستراتيجية وأهدافها ، وتشمل المظلة الدفاعية الأمريكية سبع دول عربية في إطار ما يسمى بترتيبات امن الخليج وتتكون من مجموعة من نظم البطاريات المضادة للصواريخ ((باتريوت)) ومراكز تحميل معلومات رئيسه وقواعد اتصالات مركزية ، كما تتضمن أيضاً طائرات اوكس من نوع بعيد المدى .

إن الهدف من هذه المظلة هو حماية منشآت النفط العربية في الخليج وكذلك حماية المصالح الأمريكية والتي يمكن أن تكون عرضة لعمليات انتقامية من قبل إيران في حال ما وجهت إسرائيل ضربات لإيران من الناحية العسكرية فان المنظومة الأمريكية ستكون بمثابة ردع عسكري استراتيجي موجه ضد إيران .

من ضمن تلك الترتيبات الأمنية القائمة في المنطقة هناك سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات الدفاعية الأمنية العسكرية بين الولايات المتحدة ودول المنطقة والتي جعلت منطقة الخليج تتحول إلى نوع من عسكرة النظام الإقليمي الخليجي والتي قادت إلى التواجد العسكري الأمريكي غير المسبوق بعد احتلال العراق عام 2003 .⁽¹¹⁾

من الضروري قبل الولوج في تلك الترتيبات الامنية القائمة في المنطقة والاتفاقيات العسكرية والأمنية والتي وقعتها الولايات المتحدة مع العراق ودول الخليج أن نحدد مفهوم الأمن القومي والأمن الإقليمي .

إن موضوع (الأمن القومي) كان ولا يزال الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية سواء تم تناوله باسم الدفاع أو السيادة أو المصلحة أو غيرها من المصطلحات وعليه فانه يجب أن يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي والعسكري والسياسي لعدة اعتبارات كونه محورا للسياسة الخارجية لأي دولة أو مجموعه من الدول فالسياسة الخارجية بوصفها السلوك الخارجي للدول يكون الأمن القومي احد أهم مرتكزاتها الرئيسة⁽¹²⁾.

وكذلك ارتبط الأمن بالتهديدات والأطماع الخارجية التي تخوض الدول صراعا ضدها كما إن الأمن القومي هو احد العناصر الرئيسة التي تدخل ضمن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وان أي بلوره جديدة لإستراتيجية العمل الوطني في مجال التصنيع أو التنمية أو

السياسة الخارجية تفترض وجود مفهوم أو نظرية تنطلق من الأمن القومي أو تسعى إلى تحقيقه⁽¹³⁾

أما الأمن الإقليمي لا يعدو أن يكون مستوى من مستويات الأمن المتعددة ولقد تعددت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد فلقد عده البعض اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها⁽¹⁴⁾

وكذلك هناك من يراه سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم⁽¹⁵⁾

ولما كانت السياسة الخارجية هي عبارة عن مواقف تتبناها الدولة نتيجة لظروف بيئية داخلية أملت الظروف البيئية أوانها قد تكون نتيجة لرد فعل لعوامل بيئية خارجية فرضتها أو تفرضها ملابسات المحيط الخارجي⁽¹⁶⁾ . إن أي ترتيبات أمنية حسب وجهة نظر د.عزيز جبر شيال^(***) لابد أن تنطلق من بناء الثقة بين أطراف العلاقة وإن تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الآتية :

1. خصوصية المنطقة وإفرازات الهيمنة الأمريكية عليه والذي يتطلب إيجاد رؤية مشتركة للصراعات الداخلية ، النزاعات الحدودية ، مسائل تتعلق بالتكامل الإقليمي، لبعض دول المنطقة ، مشاكل اللاجئين وغيرها من المشاكل التي تسهم في استمرار اضطراب المنطقة وفي الوقت نفسه الوجود الفعلي للقوات الأجنبية الذي يشكل عامل ضعف.

2. إن عسكرة المنطقة بشكل هائل وإدخالها ميدان سباق التسلح يؤثر على أية ترتيبات أمنية إذ إن كل دولة ستعمل بمعزل عن دول الإقليم مما يعزز عدم الثقة بين أطراف العلاقة ويدفع بها إلى التعاون مع دولة خارجية تجعل من دول المنطقة تابعة لاستراتيجيات أجنبية وعلى الأخص أمريكية .

3. انه لا تقدم حقيقي يمكن أن يحصل في تلبية الاحتياجات الأمنية ما لم يؤخذ بعين الاعتبار الحاجات الاقتصادية للمنطقة في تطوير آليات تؤدي إلى تكامل في السياسات الاقتصادية إن الظروف الدولية الجديدة وحركة توحيد السوق العالمية مهدت الطريق لزوال عصر الدولة القومية وظهور الدولة الإقليمية بحيث تشكل نواة كل دولة إقليمية قوة اقتصادية وسياسية و اجتماعية جديدة تستطيع التفاعل مع حركة التطور العالمية ومن ثم لا توجد أسس علمية أو تاريخية أو فكرية للاندماجات وإنما تقوم حالياً على أساس الجغرافية والإقليم الجغرافي⁽¹⁷⁾

إن الترتيبات الأمنية المتاحة في المنطقة يمكن إيجازها بما يأتي :

1. مجلس التعاون الخليجي :

تم وضع النظام الأساسي لهذا المجلس في 1981/5/25 وسعى المجلس إلى تشكيل جيش موحد ونواته الحالية درع الخليج للإسهام في ((امن الخليج)) ثم المباشرة بتعزيز القدرات العسكرية لكل دولة من دول المجلس وفقاً لبرنامج يضعه المجلس نفسه ، بحيث تتكامل القدرات العسكرية لهذه الدول بهدف إنشاء جيش موحد وقوي . وقد قامت هذه الدول خلال الأعوام 1983-1987 بعمليات تنسيق وتكامل بين جيوشها ، كما قامت بمناورات عسكرية متعددة بغية الإعداد لسياسة الدفاع المشترك وإعداد برامج للتسلح المشترك وإقامة قوة ردع مشتركة وقد قرر المجلس تشكيل مجلس للدفاع المشترك وجيش قوامه ⁽²⁰⁾ ألف جندي ، وقد نصت المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي أن المجلس يهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها ، وتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

وبعد أقل من عامين من إنشاء مجلس التعاون الخليجي جرت أول مناورة عسكرية بين قوات مشتركة من دوله كافة ، قدرت بنحو أربعة آلاف جندي ، وقد جرت المناورة في الإمارات العربية المتحدة في تشرين الأول عام 1983 ، وسميت ((درع الجزيرة)) وكانت تهدف إلى تكوين إستراتيجية عسكرية للحفاظ على استقرار المنطقة وأمنها فضلاً عن اختبار القدرات القتالية لجيوش المنطقة .

وقد أجريت إحدى وعشرون مناورة بين جيوش هذه الدول خلال خمس سنوات (من سنة 1983 حتى سنة 1987) .

وقد نشط مجلس التعاون الخليجي في مجال الدفاع المشترك بين أعضائه بهدف تحقيق تعاون عسكري مشترك بينهم وإنشاء قوه خليجية ذاتية تبعد شبح أي خطر .

وقد سعى المجلس إلى تنويع مصادر السلاح باعتباره إستراتيجية محبذة عسكرياً وطالب بإنشاء ((صناعة حربية خليجية)) ومع إن مجلس التعاون كان قد بدأ جاداً بالتوجه نحو إنشاء قوه عسكرية خليجية تحقق أمنه الذاتي ، وذلك عن طريق تعزيز المؤسسة العسكرية في كل دولة من دوله ثم البدء بإنشاء جيش موحد تشارك فيه كل دول المجلس فان احتلال العراق للكويت دفع ببعض دول هذا المجلس إلى توقيع اتفاقيات ((التعاون الدفاعي)) مع دول أجنبية ، وذلك بعد أن ثبت لها عدم كفاية الترتيبات الأمنية القائمة في إطار مجلس التعاون .

وقد دعا البيان الذي صدر عن مؤتمر القمة الحادية عشره لمجلس التعاون ، والذي عقد في الدوحة بقطر ، بتاريخ 1990/12/25 إلى وضع ترتيبات أمنية ودفاعية لدول المجلس ، تكفل حماية الأمن القومي (الوطني) لكل دولة من دول المجلس والأمن الإقليمي لدول المجلس الست .

وتقدمت سلطنة عمان باقتراح بتشكيل قوه خليجية من مئة ألف جندي ،إلا إن هذا الاقتراح لم يلق التجاوب الكافي ، بل استعيعض عنه بقرار اتخذه وزراء دفاع دول المجلس في اجتماعهم في تشرين الثاني عام 1993 ويتضمن:

1. تعزيز القدرات الدفاعية لدول المجلس.
2. تعزيز التعاون بين الدول الخليجية.
3. تطوير قوات درع الجزيرة بتشكيل فرق خليجية مدرعة يصل قوامها إلى ((25)) ألف رجل كما اقر وزراء الدفاع تشكيل لجنة عليا مهمتها متابعة تنفيذ قرارات الدفاع الجماعي والتعاون العسكري بين دول المجلس .

إلا أن ذلك كله لم يمنع دول الخليج من الإقبال على الدول الأجنبية الكبرى في التسعينات من القرن المنصرم ،لكي توقع معها ((معاهدات دفاعية)) أو بالاحرى ((معاهدات حماية)) ،وقد قادت تلك الاتفاقيات الأمنية إلى تسليم الملف الأمني في المنطقة بيد الغرب خلافاً للغاية التي أنشئ من اجلها المجلس بالأساس ليكون المظلة الأمنية لأعضائه ،وقد استقدمت الجيوش والأساطيل الغربية إلى المنطقة⁽¹⁸⁾

2. تحقيق الترتيبات الأمنية من خلال المعاهدات الأمنية الدفاعية مع الدول الغربية الكبرى:

بدأ المسعى الأمريكي في شأن مسألة الترتيبات الأمنية في الخليج ،منذ بداية مايو 1991 مع زيارة وزير الدفاع الأمريكي السابق ((تشيني)) إلى الدول الخليجية العربية الست ،حيث طرح على قادتها خطة الرئيس بوش لتكثيف الوجود الأمريكي وتوسيعه في المنطقة كأساس لترتيبات أمنية تجمع الولايات المتحدة الأمريكية وتلك الدول الستة معا" ،وناقش تشيني الزعماء الخليجيين ،في الخطوط العامة لهذه الخطة التي تغطي السنوات العشر التالية ،وكان هدفه طمأننتهم إلى إن الولايات المتحدة ستكون قادرة من خلال الترتيبات المطروحة على استجابة حاجاتهم الأمنية بسرعة إذا تعرضوا لتهديدات مستقبلية ، وأشار إلى إن من بين الترتيبات المطروحة إنشاء مركز قياده متقدم للقيادة المركزية الأمريكية في البحرين ، يضم ((500)) فرد من ضباط الأركان وضباط الصف وتنظيم زيارات دورية ومنتظمة لحاملات الطائرات إلى دول الخليج فضلا عن وجودها في الخليج نفسه ،وكشف تشيني أن بعض الترتيبات سيكون علنياً" إلى حد ما وبعضها الآخر سرياً ، لقد اتبعت دول الخليج في اتفاقياتها مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ودول أخرى منهج الاتفاق الثنائي الذي وافقت عليه جميعاً" ، إذ فضلت التعامل الثنائي وليس الجماعي ومرد ذلك أساساً" إلى تباين رؤاها حول الوجود البري الأجنبي وحجم الأسلحة الثقيلة التي ستخزن على أراضيها .

كانت الكويت هي الدولة الأسبق إلى توقيع اتفاقية ثنائية للتعاون الأمني والدفاع مع الولايات المتحدة الأمريكية في 1991/9/19 ،ثم مع كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا حرصاً على

حماية نفسها من أي اعتداء خارجي سواء كان من العراق أو إيران ،كما وقعت ((إعلان دمشق)) مع كل من مصر وسوريا .

كانت الاتفاقية الأمريكية . الكويتية إيذانا" ببدء سلسلة اتفاقيات ،حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على عقدها مع دول أخرى في المنطقة.

لقد أعلنت بعض دول المنطقة وعلى رأسها إيران رفضها تلك الاتفاقيات وإدانتها على أساس إنها تفرض الوجود الأجنبي في منطقته الخليج بشكل دائم .

إن تركيز دول الخليج في الارتباطات الدفاعية الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها وسيلة أساسية لحماية أمنها ،يمكن أن يكون مقبولا على المدى القصير ،وقد تتجح الترتيبات العسكرية لأمن الخليج في التقليل بل القضاء على التهديدات العسكرية التي تعرض أمن دول الخليج العربية للخطر في الأجل المنظور ولكن المتغيرات السريعة في الأوضاع السياسية العالمية مع احتمال ظهور أقطاب عالميين آخرين منافسين للولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يؤثر في فاعلية تلك الترتيبات الأمنية وهاتيك الاتفاقيات .

إن صيغة الاتفاقيات الدفاعية الثنائية بين بعض دول الخليج العربية ودول غربية متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا قد أدت إلى تعثر صيغة ((إعلان دمشق)) كأساس لترتيبات أمنية عربية . عربية سياسية واقتصادية وعسكرية.

وهكذا تحول نظام الأمن الجماعي كمسؤولية جماعية لرئاسة للتنظيم الإقليمي الفرعي إلى تحالف استراتيجي مع الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية خاصة. أما البعد العربي لأمن الخليج فتتميل دول الخليج العربية إلى تهميشه في مصلحة البعد الدولي ،ولذلك تراجعت حماسها ل ((إعلان دمشق)) .

أما بالنسبة إلى السعودية فقد اتخذت الترتيبات الأمنية فيها شكلا" مغايرا، إذ تركزت في مجالات التدريب المشترك ،ونقل الخبرة ،والمناورات العسكرية المشتركة ، فضلا" عن إعادة تسليح الجيش السعودي بأسلحة ومعدات حديثة ،وتحديث إمكانات الدفاع الجوي من خلال بناء نظام الدفاع الجوي ((درع السلام)).

وقد نهضت البحرين وقطر بتغطية الاتجاه البحري في الترتيبات الأمنية وإيواء مركز القيادة المتقدم للقيادة المركزية الأمريكية فاستخدمت الموانئ البحرينية والقطرية كنقط ارتكاز بحرية للأسطول الأمريكي في الخليج كما استخدمت مطارات الدولتين وقواعد هما الجوية في مصلحة القوات الجوية الأمريكية والبريطانية والفرنسية في حين اتخذت القيادة المركزية في البحرين مركزا متقدما لقيادتها في منطقة الخليج وقد وقعت البحرين اتفاقية التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة في 10/27/ 1991 . ووقعت قطر اتفاقية تعاون دفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية في 1992/6/7⁽¹⁹⁾

وفي تموز عام 1981 عقدت سلطنة عمان مع الولايات المتحدة اتفاقية عسكرية سمحت بموجبها للقوات الأمريكية ببناء مستودعات مخازن وملاجئ وترتيبات أخرى مثل القواعد الجوية في ((السيب ومصيره والخصب وثمرت)).

وفي عام 1992 أجرت الإمارات مفاوضات مع الولايات المتحدة من أجل إقامة ترتيبات أمنية بين البلدين حيث قدمت الإمارات للولايات المتحدة تسهيلات عسكرية جوية وبحرية ثم وقع البلدان اتفاقية تعاون دفاعي في 23 تموز عام 1994. (20)

3. دول مستقلة وتمثلها في المرحلة الراهنة إيران وسوريا ففي الوقت الذي تتمتع فيه إيران بأغلب مقومات القوة المادية (اقتصادية بشرية تقنية عسكرية ودينية) إلا أنها تفتقر إلى القدرة في التأثير على السلوك السياسي للآخرين وقد بدأت تمتلك هذه القدرة مؤخرا من خلال الإصرار على التمسك بخياراتها الوطنية واستقلالية قرارها وموقعها من قضايا المنطقة والعالم.

إلا إن المشكلة التي تواجهها إيران تتمثل في تمسك الدول العربية بالمفهوم العرقي القومي في العلاقات الإقليمية وارتباط دول المنطقة بالإستراتيجية الأمريكية وسياساتها في المنطقة والعالم وقناعة أطراف عديدة في النظام الإقليمي العربي بأن إيران هي الخطر الأول عليها وليست أمريكا وإسرائيل .

أما سوريا فإنها تحاول أن تستفيد من امكانات إيران الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لصالح نهجها الاستقلالي بيد أنها لا تذهب في هذا الشوط بعيدا خشية أن تهاجمها إسرائيل وأمريكا التي أصبحت جاره لها بعد احتلال العراق مما وضعها بين فكي كماشة إسرائيلية أمريكية حيث أخذت أمريكا بالمجاهرة بعدائها لسوريا بحجة أنها ترعى الإرهاب وتصدره للعراق كما إن ضعف القدرات الاقتصادية والعسكرية يضيف بعدا آخر إلى تردد السوريين في المضي أشواطاً إضافية في تعاونها الأمني مع إيران ،إن هاتين الدولتين تمثلان نواة حقيقية لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات المتكافئة والتكاملية بما يؤمن المصالح الجوهرية لإطرافها والتي من الممكن أن تؤدي إلى ترتيبات أمنية تعاونية إلا أن العامل الخارجي لا يسمح بمثل هذا التعاون وربما يعده خطراً على الإستراتيجية المعتمدة في المنطقة والمتمثلة بمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يضم إسرائيل وتركيا والدول العربية بهدف إعادة ترتيب المنطقة اقتصاديا وسياسيا وجعل إسرائيل الجسم الغريب في المنطقة البلد القائد لمجموعة . وهناك الترتيبات الأمنية تحت مظلة جامعة الدول العربية من خلال ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك ، وقد جاء في المادة الثانية من هذه المعاهدة ((تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها اعتداء" عليها جميعا" وهي تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول

المعتدى عليها وبأن تتخذ على الفور منفردة ومجموعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابها. وتعد جامعة الدول العربية منظمة إقليمية إذ يوضح ميثاقها والاتفاقيات اللاحقة لها بأنها منظمة تهدف إلى توحيد السياسات للدول العربية بيد أنها فشلت في تأمين الاحتياجات الأمنية للدول المرتبطة بها لعدة أسباب من أهمها التباين الاقتصادي الشديد بين دولها وسيادة نزعة الهيمنة بينها وارتباط العناصر المؤثرة فيها ماليا وعسكريا واقتصاديا مع النظام الدولي وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية لذا فإن هذه المنظمة لم تستطع أن تكون كتلة إقليمية أو قومية مؤثرة في السياسة الدولية على الرغم من امتلاكها لمقومات القوة لأنها دولة منكشفة امنيا واقتصادها مرهون لدى القوى المالية والاقتصادية الكبرى في العالم فضلا عن كونها أدوات منفذة للسياسة الأمريكية ومردده لصداها ولعل موقفها من احتلال العراق والعدوان الإسرائيلي على لبنان يوم 2006/7/12 يؤيد ما ذهبنا إليه .

في الواقع سقطت جامعة الدول العربية عمليا" كما سقطت معاهدة الدفاع المشترك بعد رحيل عبد الناصر وما تبع ذلك الرحيل من هزائم وسقطات عربية . كما سقطت الجامعة العربية عندما اجتاحت الجيوش الأمريكية العراق واحتلته وأصبحت تهدد إيران والسعودية وسوريا ولبنان تهديدا" مباشرا".⁽²¹⁾

المبحث الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية والبرنامج النووي الإيراني

لقد أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية إنها تفضل حل الأزمة الإيرانية من دون اللجوء إلى القوة العسكرية إلا أن مسؤولين في الاداره بمن فيهم الرئيس لم يسقطوا الاحتمالات العسكرية من حسابهم وفي هذه الحالة إذا استخدمت القوة يبقى من المحتمل أن تكون لدى الإدارة رغبة بحصر العملية في دائرة محدودة ما أمكن ذلك فكلما حصر نطاق المدى والمدة اللذين قد تستغرقها أي عملية عسكرية أمريكية ضد إيران باتت الولايات المتحدة أكثر قدرة" على تقادي تورط دول حليفة أو صديقة في النزاع عن طريق استخدام قواعدها .

إن أية عملية عسكرية محدودة تقتض مزيدا من الاعتماد على استخدام القوات البحرية الأمريكية ذات القيادة الموحدة إضافة إلى طاقه النقل وإعادة تزويد هذه القوات بالوقود والمؤن عن طريق البحر . يقول ريتشارد ف. غر يميث(****): أما في حالة اختارت الولايات المتحدة استخدام القوة العسكرية ضد إيران بطريقة تورطها بعمل عسكري طويل الأمد كالاستيلاء على الجانب الإيراني من مضيق هرمز أو فرض حصار بحري على الملاحة الإيرانية فستجد الولايات المتحدة نفسها أكثر اضطرابا إلى الحصول على حق استخدام القواعد البحرية والجوية الأجنبية وحق عبور الأجواء لدعم عملها العسكري لوجستيا (22) .

وكما هو معروف بأن الخليج العربي يمثل أهمية خاصة للأمن الأمريكي ليس في حالات القتال فحسب وإنما في حالات السلم أيضا،فأن للستراتيجية الأمريكية التي تعني إن السياسة الأمريكية على استعداد لأي نوع من أنواع الحروب بما في ذلك الصراع النووي لمنع سقوط تلك المنطقة بأيدي خصومها (23).

لقد ارتفعت أهمية الخليج العربي لتصبح اليوم قلب التوازن الاستراتيجي وليس مجرد احد عناصر ذلك التوازن ولقد أضحي من الملم به إن معضلة الأمن في النظام الإقليمي الخليجي ليست هي معضلة داخلية أو إقليمية وإنما هي في المقام الأول مرتبطة بالسياسات الامريكية (24) . فالولايات المتحدة وإن كانت قد تواجدت في الخليج العربي منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر (25) ،لكن توليها مسؤولية الأمن يرتبط بإعلان بريطانيا عام 1971 عن انسحابها منها فأعلنت منذ ذلك التاريخ إن أهدافها المسجلة على أجندة إدارتها المتعاقبة لاتخرج عن الآتي : تعزيز الأمن الإقليمي وضمان حرية الوصول إلى الموارد والأسواق دونما عائق والحفاظ على حرية الملاحة وحماية المواطنين الأمريكيين والممتلكات وتدعيم امن الحلفاء والأصدقاء الإقليميين (26) . لقد كشفت أزمة البرنامج النووي الإيراني عن مدى الازدواجية الواضحة في تعاطي الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما مع ملف أسلحة الدمار الشامل . ففي الوقت الذي تسمح فيه هذه القوى للدول الصديقة والحليفة بتطوير برامجها النووية نجدها تقف بالمرصاد للدول الأخرى المعادية لها ، فالولايات المتحدة كانت من أولى الدول التي سارعت إلى تقديم

العون التقني لإيران من أجل البدء في تطوير برنامجها النووي . وذلك أبان نظام الشاه (محمد رضا بهلوي) حليفها في المنطقة كما كانت أول من أسهم في بناء أول مفاعل نووي إيراني رغم علمها إن مركز الأبحاث النووية في طهران يعكف على دراسة تصميمات الأسلحة واستعادة البلوتونيوم من الوقود المستنفذ داخل المفاعلات الإيرانية إلا إن السياسة الأمريكية انقلبت رأساً على عقب بعد اندلاع الثوره وسيطرة الإسلاميين على الحكم في طهران عام 1979⁽²⁷⁾. أما ما يخص دول المنطقة العربية فإن مصالحها في التعاون مع الولايات المتحدة قائمة على:

1. منع سيطرة أو هيمنة أية دولة على منطقه الخليج .
 2. ضمان سلامة تدفق صادرات المنطقة من نفط إلى العالم .
 3. حماية أمنها واستقرارها من أية تهديدات داخلية أو إقليمية أو دولية .
- إلا أن هذه العلاقة التعاونية بين الطرفين لم تكن دائماً علاقة تعاون بل إننا نجدها قد مرت في بعض المراحل بدرجات متفاوتة من الفتر لكن هذا الفتر لم يؤد إلى خلق قطيعة في العلاقة أو إلى جعل شكل العلاقة تأخذ الشكل العدائي بل على العكس ظلت العلاقات قائمه على التعاون في معظم المراحل والتحالف الاستراتيجي في مرات أخرى⁽²⁸⁾ .

إن الملف النووي الإيراني هو واحد من أكثر المواضيع الحساسة في علاقة كل من دول الخليج العربي وإيران وإيران تعد امتلاكها القدرة النووية في ظل عضويتها في اتفاقية منع انتشار السلاح النووي والتزامها بالاستخدام السلمي هو أمر لا يجب على احد منازعتها حوله في حين إن الدول الخليجية العربية تعد إن المنطقة الخليجية ليست بحاجة إلى مثل هذه القدرات وتبرز نتيجة لذلك مجموعة من التحفظات منها :

1. إن إيران دولة تمتلك من النفط والغاز ما يؤهلها لتوليد الطاقة التي تسعى إيران إلى التأكيد على حاجتها إليها فالدول الخليجية لا تنظر إلى وجود حاجة إيرانية ماسة إلى مثل هذا الأمر سوى ربما إلى سعي إيران لتملك السلاح النووي عبر مقولة الحاجة إلى توليد الطاقة .
2. إن وجود طاقه نووية قريبه من منطقه الخليج العربي وفي منطقة معرضه لحدوث هزات أرضيه فيها يمثل خطراً بيئياً على المنطقة الخليجية لاسيما إن إيران ليست من الدول الموقعة على اتفاقية الإنذار المبكر .

ليس من الضروري استخدام سلاح نووي من قبل إيران إلا أن مجرد حصولها عليه يؤدي إلى تماديها في نياتها التوسعية وتدخلاتها الإقليمية ويعظم غطرسة توجهاتها وعندئذ تصبح دول الخليج العربية على راس قائمة المتضررين بشدة من سلاح إيران النووي حتى من دون استخدامه مع عدم إغفال حقيقة إن من ينتج أو يمتلك سلاحاً ليس بعيداً عن نيات استخدامه والا ما كان ليحصل عليه . فهل تأخذ الدول العربية حذرهما وتسهم في منع إيران من بلوغ هدفها ؟⁽²⁹⁾.

إن الحديث عن القدرات النووية المتنامية في إيران لم يعد توقعات وإنما أصبح حقيقة إذ تمكنت إيران من إكمال دورة الوقود النووي بجهود ذاتية تمكنت من إنجازها نتيجة جهد دام سنوات طويلة من العمل الجاد (30).

ولا بد أن نشير بأنه مع تزايد الطموحات النووية الإيرانية فقد عمدت تركيا بدورها إلى إعادة النظر في استراتيجيتها النووية باتجاه التراجع عن حيادها النووي لان وصول إيران إلى امتلاك التكنولوجيا النووية يثبت وضعها أمام تركيا الراغبة مثلها في التمدد إلى منطقة الشرق الأوسط (31).

إن إيران تقليدياً لها إطماع إقليمية حدها الأدنى تطبيع العلاقات مع الدول العربية وقد تصل هذه الأطماع إلى تشكيل نفوذ سياسي أو امني مهم في بعض الجيوب العربية ولكن مثل هذه التوجهات الإيرانية التقليدية لا تسمح لإيران أن تسلم أوراقها جميعاً في صفقة واحدة وعلى موضوع واحد (32).

إن تطويق إيران وإسقاط نظامها السياسي يتيح للولايات المتحدة أن تستكمل كل حلقات القوة في القارة الآسيوية التي تحتاجها في دورها الإمبراطوري .

كما إن اتجاه الولايات المتحدة للسيطرة على إيران يعني طرد الوجود الروسي وإضعافه لان روسيا هي الراعي لمفاعل بوشهر النووي الإيراني (33).

وهنا لابد من الاشارة إلى الموقف التركي حيث رفضت تركيا التوسط بين إيران والغرب في الازمة النووية وقد تبين ذلك أيضاً من رفض تركيا مناقشة اقتراح إيراني بدا اقرب إلى المناورة في شأن تخصيص اليورانيوم في تركيا التي لا تملك تكنولوجيا تؤهلها لذلك كحل وسط لازمه النووية الإيرانية مع الغرب غير أن ذلك لا يعني عدم أخذها الأمر بجديه ذلك انه ثمة تقارير أمنية سرية تركية حذرت بوضوح من حصول إيران على السلاح النووي إذ تعده أمراً خطيراً من شأنه أن يقلب الموازين في المنطقة (34).

يقول بريجنسكي إن إيران هي أمه ذات ارث تاريخي عريق وينبغي أن يكون لها دور مهم في المنطقة ، اعتقد بان إيران تجد شكلاً من أشكال التوافق مع المجتمع الدولي (35).

لقد حاولت إيران استرضاء الولايات المتحدة إذ سارعت إلى إدانة أحداث 11/9/2001 وعرضت مساعده الطيارين الذين كانت تسقط طائراتهم في حرب أفغانستان إلا إن العناصر المؤيدة للكيان الصهيوني في حكومة الرئيس بوش لم تكن مهتمة بتطوير علاقات الولايات المتحدة مع إيران مشيرة إلى نية إيران تطوير برنامج إيران للصواريخ بعيد المدى وأسلحة الدمار الشامل (36). علينا أن نعلم جيداً بان تنفيذ السياسة الخارجية هو عمليه تتطلب أشخاصاً محترفين أكثر كفاءة وقدره من السياسيين أو الهواة على التعامل مع الدول الأخرى (37).

مما لاشك فيه إن أهداف السياسة الأمريكية من التعامل في منطقة الشرق الأوسط عديدة ومتنوعة وأنها لا بد وأن تختلف من حيث بلورتها تبعا للعديد من المتغيرات (38).

إن القوة العسكرية المتطورة إذا تجاوزت في حجمها وزخمها وطاقاتها التدميرية حدا نسبيا معيناً" يصبح من الصعب وربما من المتعذر على صاحبها أن يطلقها إلى درجتها القصوى أو أن يستخدمها بطاقاتها النهائية (39).

لقد كانت ثمة اعتبارات دولية رئيسة تحظى بأهمية أكبر في السياسات الأمريكية تجاه إيران فإيران هي مصدر النفط بالنسبة للغرب حيث تعد الدولة الثانية بعد العربية السعودية (40) فضلا عن موقع إيران الاستراتيجي .

إن السياسة الإيرانية بدأت تركز على القيام بإستراتيجية قوية لمواجهة الخطر الأمريكي وتمخضت هذه الإستراتيجية بفوز محمود احمدي نجاد في الانتخابات الإيرانية أواسط العام 2005 وهو الشخصية المحافظة التي تريد عودة إيران إلى أيام الثورة الأولى وقد تبنى نجاد سياسة ضغط غير مباشره على الولايات المتحدة لأبعاد خطرها عن بلاده ومنها استئناف نشاطها في المجال النووي وتخصيب اليورانيوم (41).

لقد خلص تقرير الاستخبارات الأمريكية بشأن الملف النووي الإيراني إلى مجموعة من النتائج أهمها إن إيران كانت تمتلك بالفعل برنامجا عسكريا لإنتاج السلاح النووي منذ العام (2003) وأنها الآن تعمل في مجال الطاقة النووية السلمية وأنها ربما تستعيد قوتها النووية العسكرية لكن ليس قبل عام (2010) وكان العديد من المحللين قد توقع إن ثمة صفقات قد تتم في المرحلة القادمة بين أمريكا وإيران لبسط النفوذ في المنطقة بما يحقق أهداف أمريكا الإستراتيجيه , وفي عام (2007) جاء تقرير وكالة الطاقة الذرية ليقول إن إيران لم توقف عمليات تخصيب اليورانيوم وفي احد تقارير هذه الوكالة سمح رئيسها محمد البرادعي لإيران بالقيام بعمليات تخصيب محدودة ولكن في ظل إشراف مشدد من الوكالة ولكن الولايات المتحدة الامريكه وحلفاءها رفضت هذا التقرير .

وكان النزاع مع إيران في عام (2006) قد اشتد حينما أحالت الوكالة الذرية الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الذي فرض على إيران عقوبات اقتصادية وليست عسكرية على مرحلتين .

ومن هنا فان ثمة مخاوف من وقوع ازمه أوسع نطاقا يحتمل أن تكون ضربة عسكرية ولم تستبعد الاداره الامريكه اللجوء إلى الحل العسكري في حال لم تمثل إيران لمقررات مجلس الأمن عبر الوسائل الدبلوماسية في المقابل لاكتشف إسرائيل عن امتلاكها أسلحه نووية وخاصة أنها ليست طرفا موقعا على معاهدة حظر الانتشار النووي .

إن اللجوء إلى الحل العسكري ستكون له نتائج كارثية وليس على منطقة الخليج فقط ولكن على منطقة الشرق الأوسط برمتها .

إن لهجة التهديدات الأمريكية بضرب إيران سرعان ما خفت مع اشتداد الحملات الانتخابية في الولايات المتحدة وبعد أن انخفض التأييد الشعبي لبوش بشكل سريع جدا وغير مسبوق بسبب فشل سياسته الداخلية والخارجية الذي أنهى عهده بانتهاء اقتصادي كبير هز أمريكا والعالم .

لقد خلف فوز أوباما اغتباطا عالميا حتى إن إيران نفسها أعربت عن ارتياحها وعدت فوز أوباما هزيمة لسياسات بوش الرعناء في أنحاء العالم أملة بمسار سلمي وحواري فيما يخص ملفها النووي (42).

المبحث الثالث : البرنامج النووي الإيراني و الخيارات الإستراتيجية المحتملة

إن الأحداث الدولية تشبه إلى حد كبير (السلسلة) الذي تتكون من حلقات متصلة ببعضها البعض فالحدث الدولي ما أن ينتهي حتى يبدأ آخر (43).

إن النظام الإيراني لا يعيش في فراغ فهو مثل أي نظام سياسي لكنه يتحرك في إطار بيئة داخلية وأخرى خارجية تدفع إلى بيئته بشقيها بمتغيرات تؤثر في مضمون عملية صنع القرار واتجاهاتها الرئيسة كما تؤثر في ادوار الأطراف الفاعلة وفي تطور هذه الأدوار من مرحلة إلى أخرى بل من قرار إلى آخر (44).

إن الأمن الإقليمي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف بدءا من الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية ومرورا بالقبول الطوعي للانخراط ضمن هذا الإقليم عبر توحيد الارادة في مواجهة الخطر وانتهاء ببناء الذات وتنمية موارد الإقليم منطلقا لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي (45).

إن النظام الأمني الإقليمي هو بمثابة التعبير النظامي أو الحركي لمفهوم الأمن سواء كان على شكل سياسات أو مؤسسات (46).

إن الأمن الإقليمي في أبسط معانيه هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها ببعض والذي يتعذر تحقيق امن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي (47).

إن اللاعبين الجيوسراتيجيين النشطين هم الدول التي تمتلك القدرة والإرادة القومية لممارسة القوة أو النفوذ بحيث تتجاوز حدودها في سبيل إحداث تغيير في الوضع الجيوسياسي القائم (48).

إذ عندما نأتي إلى تحليل السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي لابد من أن نأخذ في اعتبارنا الربط بين كثير من العوامل والمؤثرات سواء كانت عوامل نابعة من النظام الداخلي في الولايات المتحدة أو عوامل نابعة من النظام الإقليمي في الشرق الأوسط والوطن العربي⁽⁴⁹⁾.

وعليه فإن الولايات المتحدة تعد البلد الوحيد الذي يمتلك قدره عسكرية تستطيع الوصول إلى أي مكان في العالم من خلال أساطيلها البحرية وقواعدها الجوية وقواتها الأرضية التي تستطيع الوصول إلى كل موقع استراتيجي هام في العالم⁽⁵⁰⁾.

وعلى الرغم من الإجهاد الذي أصاب إيران في حربها مع العراق لمدة ثماني سنوات وعلى الرغم من وقوع إيران تحت المراقبة الدولية إلا أن دول الخليج الست في مجلس التعاون ما زالت في وضع امني لا تحسد عليه والبديل الذي نراه هو المظلة الأمنية الدولية وهذا تعبير لطيف للمظلة الأمريكية فمعظم الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج هي ترتيبات أمريكية .

تريد الولايات المتحدة أن تخلق قناعه لدى العواصم الخليجية بأن أفضل طريقه للتعامل مع التحديات الأمنية للمنطقة والتي تواجهها هذه الدول سواء كل على حدة أو بشكل جماعي هي عن طريق الترتيبات العسكرية فالوجود الأمريكي فكره تريد أن تروجها الولايات المتحدة في المنطقة⁽⁵¹⁾ إذ أن التعاون الأمني الإقليمي يتخذ صورا وأشكالا متعددة من الترتيبات الأمنية التي قد تتسع أو تضيق وفقا لنطاقها وإغراضها والياتها ونوعية التهديدات التي تواجهها وعليه فإن ثمة مفاهيم إطارية مختلفة تتخذها تلك الترتيبات من أهمها :.

1. الدفاع الجماعي : هو شكل من أشكال الأمن الإقليمي تحاول من خلاله الوحدات السياسية البحث عن حلفاء لها من بين الدول التي تتطابق معها في التصورات حول وجود تهديد أو عدو مشترك .

2. الأمن المتحد : هو إجراءات أمنية جماعية تقوم بموجبه مجموعة صغيرة من القوى العظمى بالتعاون فيما بينها لصد أي اعتداء على تلك المجموعة .

3. الأمن الجماعي : هو نظام يهدف إلى حفظ الأمن والسلام من خلال منطقة تضم مجموعة من الدول ذات السيادة تتعهد كل منها بالدفاع عن بعضها في حالة تعرض احداها للهجوم .

4. الأمن المشترك : يهتم هذا النظام بالبعد العسكري للأمن حيث يركز اعتماده على القوات الدفاعية المحضة بدلا من الاعتماد على القوات الهجومية .

5. الأمن الشامل: يعتمد هذا النظام الأمني على ما هو أوسع من الأمن العسكري بمفهومه الدفاعي وإن كان يشكل احد أهم عناصره الأساسية.

6. الأمن التنسيقي: هو ذلك النظام الذي يتم اللجوء إليه في حال وجود السياق الإقليمي في حالة تنافسية وسيطية لا تتضمن تعاونا واضحا ولا صراعا مكشوفاً.

7. الأمن التعاوني: هو نظام يتم في إطاره تطوير وتطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليها التي تؤكد الأمن المتبادل أكثر من الأمن الذاتي وتجدر الإشارة إلى أن فكرة إنشاء نظم أمنية إقليمية ليست وليدة فكر أو مشروع أو نموذج معين معد سلفاً لتطبيقه أو تنفيذه بل يتطلب جهداً مستمراً عبر عمليات معقدة طويلة الأمد⁽⁵²⁾. وبناءً على ما تقدم فإن الترتيبات الأمنية المحتملة يمكن أن تلخص بما يأتي من خلال الخيارات الاستراتيجية التي يمكن اعتمادها :-

1- خيار التصعيد:

في حالة فشل المساعي الدبلوماسية فإن أمام إيران فرصة لان تصعد وتيرة برنامجها النووي وتمضي فيه قدماً دون الالتفات إلى التهديدات الأمريكية الإسرائيلية. إن ما يتيح لإيران انتهاج مثل هذا السلوك يستند إلى ما يأتي :

أ. إن لدى إيران جيشاً "عقائدياً" يصل تعداده إلى نصف مليون جندي.

ب. التسليح المتطور للجيش الإيراني المدعم بسلسلة صواريخ شهاب المتوسطة والبعيدة المدى والقادرة على الوصول إلى أهداف في داخل الولايات المتحدة والغواصات القادرة على العمل في مياه الخليج.

ج. سيطرة إيران على مضيق هرمز الذي يمر فيه 40% من النفط العالمي.

د. علاقاتها الاقتصادية مع روسيا والصين والهند.

هـ. لإيران أصدقاء في العديد من الدول مستعدين للدفاع عنها مثل لبنان والعراق وأفغانستان .

و. الموقف الدولي الراهن والناجم عن وقوع الولايات المتحدة في المستقبل العراقي.

2. خيار الدبلوماسية والتهدة، أكدت إيران على إن هدفها هو تحقيق مصالحها الجوهرية من خلال الاستغلال السلمي للطاقة النووية لذا فأنها لم ترفض أية مبادرة أوحلا غير مشروط وحتى تلك التي تضمنت شروطاً مجحفة مثل المبادرة الاوربيه .

إن خيار التهدة والدبلوماسية بالا مكان تدعيمه من خلال دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والإسلامية الأخرى لكن مواقف هذه الدول وسلوكها السياسي مرتبط إلى حد كبير بالاستراتيجية الأمريكية وعلى الرغم من ذلك إلا إن الاستمرار بفضح نوايا وأهداف المشروع الأمريكي الذي سوقت له وزيرة الخارجية الأمريكية غوندليزا رايس والذي عبرت عنه بصراحة في مؤتمر روما حول لبنان يوم 2006/7/25 يساعد إلى حد ما في مساندة الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة ويقلل من فرص الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في الاعتداء على إيران . إن إعطاء إسرائيل دور القيادة في مشروع الشرق الأوسط الكبير لا يحظى بتأييد شعوب المنطقة التي تؤمن

بان إسرائيل جسم غريب يرغب في التوسع في المنطقة على الرغم من انخراط دول مهمة في هذا المشروع مثل مصر ودول شمال أفريقيا ومجلس التعاون الخليجي حفاظا على كراسي الحكم التي تملؤها من دون استحقاق .

إن هذه المخاوف تهدد استراتيجية أمريكا في المنطقة لذا فأنها تبحث عن توازن بين القوتين العراقية والايرانية لا توافق بينهما لأنها تخشى من بروز قوه ايرانية بلا رادع في الأمد الطويل .

3. خيار التجميد والقبول بمشروع الشرق الأوسط الكبير ويتمثل في أن تقدم إيران طواعية على التخلي عن برنامجها النووي كما فعلت ليبيا وهذا الخيار يعني الانتحار بالنسبة للقيادة الإيرانية إذ انه سيصطدم بالرأي العام الإيراني الذي أعطى تأييده المطلق لقيادته وكان من بين أهم الأسباب لانتخاب الرئيس محمود احمدي نجاد .

4. خيار التعاون المرن ويتمثل في اختيار بعض آليات التعاون وعقد الاتفاقيات بشأنه وعلى سبيل المثال لا الحصر عقد اتفاقيات للتعاون الاقتصادي مع دول المنطقة ، لكن إيجاد ترتيبات تعاون امني مع دول الخليج أمر تكتنفه العديد من الصعوبات إذ أن هذه الدول تعتمد على الوجود العسكري الأمريكي بوصفه مظلة لحماية أمنها وهذا مرتبط بالاستراتيجية الأمريكية القائمة على أساس الاستجابة لتهديدات لا علاقة لها بدول المجلس. إن هذه الدول لا ترى إيران شريكا في الترتيبات الأمنية فراحت تفتش عن أمنها في الترتيبات الخارجية التي تثير مخاوف إيران (53).

أخاته :

إن ما يمكن أن نستنتجه هنا من خلال ورقة البحث هذه هو أن امن المنطقة يمر باحرج منعطفاته إذ أن التهديد لم يعد ينصرف إلى المصالح وإنما أصبح يهدد الوجود حيث كشفت أزمة البرنامج النووي الإيراني عن مدى الازدواجية الواضحة في تعاطي الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما مع ملف أسلحة الدمار الشامل حول العالم .

إننا نرى ان الحديث عن القدرات النووية المتنامية في إيران لم يعد توقعات وإنما أصبح حقيقة إذ تمكنت إيران من إكمال دورة الوقود النووي .

إن السياسة الإيرانية بدأت تركز على القيام باستراتيجية قوية لمواجهة الخطر الأمريكي وتمخضت هذه الاستراتيجية بفوز محمود احمدي نجاد في الانتخابات الإيرانية.

إن اللجوء إلى الحل العسكري ستكون له نتائج كارثية ليس على منطقة الخليج فقط ولكن على منطقة الشرق الأوسط برمتها إذ أن إيران باتت تشكل محورا أساسيا قد لا تستطيع أمريكا

ولو بتهديدها بالحرب إلا أن تتفاوض أكثر وأكثر معها وقد تحاول الوصول إلى بعض التسويات خاصة مع وصول أوباما إلى البيت الأبيض .

إننا نتساءل هل سيصبح سكان المنطقة في المستقبل عربا مهمشين بإداره تركية وإيرانية وإسرائيلييه إذ أصبحت الأنظمة العربية اليوم حائرة بين شعورها بهيمنة وتنامي دور إيران التوسعي وطموحاتها النووية من جهة وبين الخوف من الفوضى التي يمكن أن تعم المنطقة في حال قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري استباقي ضد إيران وما يمكن أن يكون عليه الرد الإيراني .

إن حملة التسلح الإيرانية المكثفة ما هي إلا سباق تسلح محموم في ظل حرب باردة ترهق ميزانيتها على حساب نفقاتها الداخلية وعلى حساب تطورها وعلى حساب معيشة السكان . وإذا كانت الولايات المتحدة تنوي عقد صفقه تاريخية مع النظام الإيراني كما تنادي بها أصوات أمريكية كثيرة فإن تلك الصفقة يجب أن تشمل إبلاغ الحكام الإيرانيين الكف تماما عن طموحات الهيمنة الإقليمية وتصدير الثورة ورفع أيديهم وسيطرتهم عن لبنان .

إننا نرى ان اقل ما يجب القيام به اليوم هو أن يسارع الحكام العرب إلى وضع إستراتيجية أمنييه وسياسية شاملة تحت أشرف جامعة الدول العربية لمواجهة جميع الاحتمالات التي قد تطرأ في حالة التصعيد في الملف النووي الإيراني لان تداعياتها وتأثيراتها لن تقتصر على إيران وحدها بل ستتجاوزها إلى جميع دول المنطقة .

من خلال ورقة البحث هذه توصلنا إلى حقيقة مفادها إن الحل الدبلوماسي هو الأفضل إذ أن أي عمل عسكري ضد إيران سيضع الولايات المتحدة في مأزق خطير قد تبعدها تماما من الشرق الأوسط لكن العمل الدبلوماسي المستند إلى احتمالات قيام تحالف إيراني عربي سيؤدي إلى تنمية إدراك أمريكي بان لا طريق أمامهم سوى الحل الدبلوماسي وليس أي خيار آخر .

ومن هنا يفترض أن تسعى القيادة الإيرانية إلى تطمين مخاوف تلك الدول وبناء جسور الثقة المتبادلة ولكن يبدو أن هذا الأمر بعيد المنال بيد انه ليس مستحيلا.

إن ما رصدناه من خلال ورقة البحث هذه من سلوك إقليمي لا ينبئ بان الدول العربية راغبة في إيجاد ترتيبات أمنية مستقلة عن هيمنة ونفوذ العامل الخارجي وعليه فان الخيار المتاح هو إما أن تتخربط دول المنطقة في مشروع الشرق الأوسط الكبير أو أن تلجا إلى إيجاد ترتيبات أمنية بين العراق وإيران وسوريا من خلال شراكة اقتصادية ومشاريع تنموية كبيرة وسريعة وتكامل امني واسع النطاق عن طريق الحوار الهادئ والعقلاني بعيدا عن صيغة وأساليب الوصاية وفكرة الغالب والمغلوب وإيجاد صيغة للتكامل يمكن من خلالها التغلب على أية قرارات دولية للمقاطعة أو الحصار أو العدوان العسكري . وعليه سوف يبقى الملف الأكبر وهو الملف النووي الإيراني بمداه وجزره وما يرافقه من خوف التفجير الكارثي في المنطقة فهل ستعقد الصفقة التي ستسبق الحل العسكري الذي لن يبقني ولن يذر ؟ ...

المصادر والهوامش :

- (1) ديفيد فروم ،ريتشارد بيرل ، نهاية الشر كيفية الانتصار على الإرهاب ترجمة فؤاد السروجي، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص113.
- (2) د. طاهر خلف البكاء / التطورات الداخلية في إيران 1941- 1951 بيت الحكمة - بغداد، ط1 ، 2002، ص53 .
- (*) محمد رضا بهلوي : ولد في 26 تشرين الأول 1919 درس في سويسرا عاد إلى طهران عام 1936 والتحق بالكلية الحربية فيها . تخرج برتبة ملازم ثان عام 1938 لايمكن مقارنته مع أبيه من حيث الكفاية العسكرية أو الحزم في مختلف القضايا وجد نفسه فجأة شاهاً في بلاده وهي خاضعة لقوات احتلال اجنبيه كانت مهمته الرئيسة أول سنوات حكمه ألمحافظه على عرشه من الزوال .
- (3) د. حمد بن عبد الله اللحيدان / الخيار النووي الإيراني إلى أين/ جريدة الرياض/ العدد 26 / 2 مايو 2008 ، شبكة الانترنت WWW.alriuahd.com .
- (4) محمد سالم احمد الكواز / الولايات المتحدة الامريكه والبرنامج النووي الإيراني / سلسلة شؤون اقليميه (6) مركز الدراسات الاقليميه / جامعة الموصل/ نيسان/ دار ابن الأثير للطباعة والنشر ط1، 2002، ص12.
- (5) حجت مرتجى/ التيارات السياسية في إيران اليوم / تعريب سالم كريم / مكتبة فخرآوي ط1 / 2002، ص12.
- (6) وليد خالد المبيض / خيارات إيران المعاصره / دار علاء الدين للنشر والطباعة/ ط1 / 2002 ص73 .
- (7) روجر هاورد / نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة/ ترجمة مروان سعد الدين / الدار العربية للعلوم / ط1 / 2007 ص210.
- (**) الدكتور موسى بن هويدن / أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية بجامعة الإمارات العربية المتحدة وله العديد من الدراسات والمؤلفات .
- (8) د. محمد موسى بن هويدن/ التوافق والاختلاف في السياستين الخليجيه والايرانيه / مجلة الدراسات الاستراتيجيه / المجلد الثاني/ العدد الثالث/ مايو 2006/ ص48 .
- (9) رنا أبو ظهر الدفاعي / أوراق إيران في صراعها مع الغرب والنتائج السلبية معها / مجلة المستقبل / العدد 3166 رأي وفكر/ عن . www.almustagbat.com
- (10) حميد شهاب احمد / مستقبل علاقات العراق الاقليميه والدولية في ضوء الوجود الأمريكي فيه /مجلة العلوم السياسية /العدد 29/ ألسنه الخامسة عشر/ تشرين الأول 2004/ ص98.
- (11) عصام زيدان،المظله الدفاعية الامريكه /2009، لمزيد من التفاصيل على الموقع الإلكتروني/ <http://www.alasr.ws> .
- (12) محمد السيد سليم / تحليل السياسة الخارجية، (ألقاؤه : جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية القاهرة، 1989 ص51- 52) .
- (13) علي الدين هلال ، محرر العرب والعالم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1988) ص137.

- (31) د. مصطفى اللباد / تطور العلاقات الإيرانية التركية وانعكاساتها على المنطقة ، شبكة الانترنت، www.aljareeda.com.
- (32) لقمان اسكندر / أزمة إيران وأمريكا وتداعياتها على الأردن / المقابلة التي أجراها الصحفي لقمان اسكندر مع الأستاذ جواد الحمد ونشرت في جريدة العرب، اليوم 2006/7/2 شبكة الانترنت www.mesc.com.jo.
- (33) د. حميد السعدون / إشكال الاقتراب والابتعاد بين موقعي التروكيا الاوربيه والموقف الأمريكي / الملف السياسي / مركز الدراسات الاستراتيجيه / جامعة بغداد/ عدد (16) 2005 ص110.
- (34) محمد عبد القادر، موقف تركيا من الازمة النووية الإيرانية، (مراهنة على عدم التصعيد) العدد 71، مؤسسة الأهرام ، القاهرة 2006 ص126.
- (35) هادي قيسي ، السياسة الخارجية الامريكه بين مدرستين : المحافظيه الجديدة والواقعية ، الدار العربية للعلوم .ناشرون ش م ل ، بيروت، 2008 ص140
- (36) أ. د. احمد نوري ألنعمي / السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة 1979 . 2008. مجلة العلوم السياسية/ جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية/ العدد 36/ ألسنه 19 كانون الثاني . حزيران 2008 ص15 .
- (37) أ.د. احمد نوري ألنعمي / السياسة الخارجية/ مديرية دار الكتب للطباعة والنشر . بغداد/ سنة 2001/ ص465 .
- (38) د. حامد ربيع / مشاكل الوطن العربي في السياسة الدولية /المؤسسة العربية للدراسات والنشر/ بيروت/ 1980/ ص34.
- (39) د. فاضل البراك / استراتيجية الأمن القومي / آراء وأفكار / الدار العربية بغداد / 1987 ص34.
- (40) نكي . ر. كيدي ، إيران والسياسة الامريكه / مجلة الخليج العربي/ السنة الثالثة عشر/ العدد الثاني/ 1985/مركز دراسات الخليج العربي / جامعة ألبصرة ص61.
- (41) محمد داخل السعدي (سياسة إيران الخارجية إزاء العراق بعد الاحتلال الأمريكي) العراق ودول الجوار/ وقائع المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الاقليميه/ جامعة الموصل / مركز الدراسات الاقليميه/ 2007/ ص133.
- (42) رنا أبو ظهر الدفاعي / أوراق إيران في صراعها مع الغرب/ مصدر سبق ذكره/ ص3.
- (43) د. رياض الصمد / العلاقات الدولية في القرن العشرين/ المؤسسه الجامعيه للدراسات والنشر والتوزيع عمان/ 2000 / ص381 .
- (44) د. نيفين عبد المنعم مسعد / صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية / مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت/ ط1 نيسان /2001 ص15.
- (45) مفيد محمود شهاب (نحو مفهوم واقعي للأمن القومي العربي) ورقة قدمت إلى : تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد : أعمال المؤتمر الدولي الأول الذي نظمه مركزا لدراسات العربي الأوربي ط2 (بيروت : المركز 1977) ص539 .
- (46) محمد السعيد إدريس (رؤى عمان والأمارات وقطر والبحرين لأمن الخليج) امن الخليج العربي : دراسة في الإدراك والسياسات تحرير عبد المنعم المشاط (ألقاهه / جامعة ألقاهه مركز البحوث والدراسات السياسية/ 1994/ ص216 .

- (47) جميل مطر وعلي الدين هلال : النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية ط6 (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية /1999/ ص269 .
- (48) زبيغيف بريجنسكي / رقعة الشطرنج الكبرى/ التفوق الأمريكي وضروراته الجيو استراتيجية الملحة/ ترجمة سليم أبراهام / منشورات دار علاء الدين/ ط3 2007/ سوريا ،دمشق ص49.
- (49) مجموعه من الباحثين/ صناعه الكراهية في العلاقات العربية . الامريكه ،مركز دراسات الوحدة العربية/ ط1/ بيروت/ تشرين الثاني / // 2003 ص70 .
- (50) بول كنيدي / الاستعداد للقرن الحادي والعشرين / ترجمة محمد عبد القادر / دار الشروق للنشر والتوزيع /عمان / الأردن/ ص 363.
- (51) مركز دراسات الوحدة العربية / الوطن العربي في السياسة الامريكه / سلسلة كتب المستقبل العربي (22) ط1 / بيروت/ تشرين الثاني/ 2002/ ص110 .
- (52) سليمان عبد الله الحربي / مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته / ألمجله العربية للعلوم السياسية/ العدد 19 / 2008/ ص 2524 .
- (53) د. عزيز جبر شيال / تأثير ألقدره النووية الايرانيه على الترتيبات الامنيه الاقليميه / ألمجله السياسية والدولية /العدد الخامس/ 2006/ ص100.99.